

الديمقراطية التوافقية



د. عياد محمد سمير
جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان

كلية الحقوق والعلوم السياسية

البريد الإلكتروني: samsp13dz@gmail.com

مقدمة:

تعدّ الديمقراطية التوافقية من أكثر المفاهيم والمصطلحات تداولاً في عالم اليوم، وأضحّت على لسان مختلف الفئات الاجتماعية والثقافية، فضلاً عن اهتمام الساسة وقادة القوى السياسية بها، على الرغم من الفقر النسبي، لا سيما في العالم العربي والإسلامي في عدد البحوث والدراسات التي تناولت هذا المفهوم بالدراسة والتحليل.

وتطرح الديمقراطية التوافقية كشكل من أشكال ممارسة السلطة في البلدان المتعددة، أو التعددية، أو المتنوعة مجتمعياً والتي تعاني من ضعف في الوحدة الوطنية وتواتر في الأزمات السياسية، لذلك فعملية إشراك جميع المكونات المجتمعية، الأغلبية والأقلية، في صنع القرار السياسي يعد، حسب مؤيدي هذا الشكل من الديمقراطية، ضماناً لعدم الانزلاق في مواجهات وحروب أهلية، مما يؤدي إلى تحقيق التكامل والاندماج المجتمعي. فالإي مدى يمكن للديمقراطية التوافقية أن تشكل مدخلاً للاستقرار السياسي؟

إن البحث في ماهية الديمقراطية التوافقية، يستوجب تحديد الأطر والمفاهيم الأساسية التي يستند عليها هذا المفهوم من جهة، ومن ثم تتبع المسار التاريخي لتطورها من جهة أخرى.

1- مفهوم ونشأة الديمقراطية التوافقية:

بداية، يجب الإشارة إلى أنه يوجد عدم اتفاق بين الباحثين والمختصين بالديمقراطية التوافقية حول تحديد مفهومها لها، وتوسع الاختلاف على الدلالات اللغوية والاصطلاحية إلى حدّ عدم الاتفاق على التسمية، فنجد أنها خضعت لتسميات عدّة، لعل أبرزها ما يلي⁽¹⁾:

- أطلق أرنند ليههارت Arend Lijphart عليها تسمية "التوافقية" كما ورد في كتابه: الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدّد.

- وصفها جيرالد لامبورغ⁽²⁾ Gerhard Lehmbuch بعبارة "النسبية" في معرض حديثه عن الديمقراطية في النمسا وسويسرا، ويقول بأنها إستراتيجية في إدارة النزاعات من خلال التعاون والوفاق بين مختلف النخب بدلا من التنافس واتخاذ القرارات بالأكثرية.
- أطلق عليها عالم الاجتماع بنغهام باول⁽³⁾ Bingham Powell عليها عبارة "التجزؤ الاجتماعي".
- سمّاها يورك شنايدر⁽⁴⁾ Steiner Jurg بـ "الاتفاق الرضائي" في محاولة للمقارنة مع قاعدة الأكثرية في الديمقراطية الليبرالية.
- وهناك تسميات أخرى مثل: الديمقراطية الطائفية، الديمقراطية الاتفاقية، الديمقراطية التعاقدية، الديمقراطية غير المسيسة... وغيرها من التسميات.

من خلال ما سبق، يمكن القول بأن هناك تمايز بين المفكرين حول المصطلحات التي أطلقت على الديمقراطية التوافقية، بيد أنهم اتفقوا على أن هذا المفهوم ينسجم مع دول ذات تعددية اجتماعية، أو مجتمعات تتسم بعدم الانسجام الاجتماعي، ويقصد بالتعددية خليط من الشعوب يتخالطون لكن من دون اندماج أو تداخل، فكل جماعة تتمسك بمبادئها وثقافتها ولغتها وأفكارها، وأمر كهذا ينطبق على أغلب مجتمعات اليوم، وهو ما أشار إليه مورييس دوفرجه Maurice Duverger بقوله: إننا نجد في جميع الدول حتى في تلك الأكثر نمواً، مجموعات عاصية ترفض الذوبان في المجموعة القومية ولا تقبل نظام قيمها وتعارضها بثقافة مضادة، إن الطائفة المحلية في كثير من البلدان وبخاصة في الأمم الكبيرة غير المصنعة، غالباً ما تكون ذات أهمية كبر في الواقع بالنسبة لأعضائها من الأمة⁽⁵⁾.

ويقابل التوافقية في اللغة الأجنبية مصطلح الكونسوسياسيوناليزم Consociationalism وإن المقصود بها العلاقات العمودية بين الدول والجماعات، هذا في شقه الأول Consociation أما في الشق الثاني من المصطلح Symbioses فيعني العلاقات النقية بين الدول⁽⁶⁾، استعمل المصطلح لأول مرة من قبل أرند ليبهارت⁽⁷⁾ Arend Lijphart سنة 1963 ثم أعيد توظيفه من قبل هانس دولدر Hans Doalder سنة 1974. والملاحظ أنّ مصطلح التوافقية يقابله في اللغة الإنجليزية Consociation بمعنى الاتفاقية أو Contract Arian التعاقدية.

لذا فمصطلح "التوافقية" أكثر المصطلحات انسجاماً في الدلالة اللغوية والاصطلاحية مع مصطلح "كونسوسياسيوناليزم"، فكما ورد في قواميس اللغة العربية، فإن التوافقية جاءت من الفعل اتفق بمعنى تقارب، والتوافق والاتفاق والموفق من جمع الكلام وهيئه، والاتفاق: جعل الأمر جمعا بعد تفرقه، كما جاءت بمعنى التقرب والتطابق قدر الإمكان، والكفاية والتناسب⁽⁸⁾.

هذا ونشأ مفهوم التوافقية، وجرى تدويله بنشر مؤلفات متعلقة ببعض البلدان الأوروبية ذات التنوع الاجتماعي، مثل بلجيكا والنمسا وسويسرا، وكذلك في كندا. ثم امتد المفهوم إلى بعض بلدان العالم الثالث، وخصوصاً إلى لبنان وماليزيا وقبرص وكولومبيا والأوروغواي ونيجيريا، فهذا المفهوم يعدّ في السياق التاريخي للمفاهيم والمصطلحات، من المفاهيم الحديثة، التي تعود إلى العقد السادس من القرن العشرين.

كانت البدايات الأولى لها عندما بدأ تيار من المفكرين في الأدب الديمقراطي بدراسة التجربة الديمقراطية في الدول الأوروبية الصغيرة، التي يقوم بناؤها الاجتماعي على التعددية، حيث يضم هذا البناء عدد من الجماعات المتباينة دينياً ولغوياً وطبقياً، وهي كفيلة بإثارة الاحتجاج والعنف الجمعي، بيد إنها تنعم بالاستقرار السياسي، وانشغل هؤلاء الكتاب في دراسة واقع الدول التعددية التي تحظى بالاستقرار السياسي، وخلص هؤلاء بأن مصدر الاستقرار السياسي والتقدم على الرغم من الانقسام الاجتماعي يكمن في الـكونسوسياسيونياليزم أي تبني نظام حكم ديمقراطي أسموه "الديمقراطية التوافقية" Consociation Democracy.

وبدأت هذه الديمقراطيات تأخذ حيزاً في الأدب السياسي المقارن في الدول الأوروبية ابتداءً من الستينيات من القرن العشرين، عندما نشر ليبهارت كتابه "الديمقراطية في المجتمعات المتعددة"، وبقيت حكرًا على الأدب السياسي الغربي، وما زالت الدول الأخرى، لا سيما في العالم العربي، تفتقد إلى الرصيد الكافي من الدراسة والبحث في هذا النوع من الديمقراطية⁽⁹⁾.

وإن اهتمام العرب بالمفهوم من الناحية العملية يعود إلى بداية الثمانينات من القرن العشرين، ولا سيما تلك المحاولات في مؤتمر القمة العربي المنعقد في الرياض عام 1982 لإيجاد حلٍّ للمشاكل التي تعاني منها لبنان⁽¹⁰⁾، ويمكن وصف اتفاق الطائف على الرغم من بعض التحفظات عليه بأنه نوع من الديمقراطية التوافقية، أو بعبارة أخرى تطبيق لبعض مضامين وأركان الديمقراطية التوافقية. وحاول البعض أن يجد تحذير للديمقراطية التوافقية في الإرث الإسلامي، عندما ربط بينها وبين نظام الملّة (الملل) الذي طبقه العثمانيون في إدارة إمبراطوريتهم والذي منح استقلالاً للجماعات الدينية في مجتمع تراتبي يتربع فيه المسلمون على قمة الهرم.

بالتالي ولدت النظرية التوافقية بعد نشوب التجارب التوافقية من الحاجة إلى توسيع الديمقراطية الأغلبية المعهودة، من هنا فإن نظرية التوافقية إنما تدور حول تجارب عيانية وليست تهويماً نظرياً، فنشأت أولى مساعي بناء التوافق في بلدان أوروبا الغربية، ولم تصدر هذه المساعي عن أي نظرية مسبقة، بل كانت وليدة حاجات عملية في مجتمعات منقسمة، أي غير متجانسة من الناحية القومية، أي أنها ليست أمة متناغمة على قاعدة أن الأمم تتعين حدودها بمعيار الثقافة المتجانسة، اللغة، الدين، العرق... واكتسبت هذه النظرية شكلها الملموس على يد مفكرين سياسيين بارزين منهم أرنت ليبهارت، غير هارد لمبروخ⁽¹¹⁾ وغابريال

ألموند ودارسون كثير اعتنوا بهذه التجربة، ومن هنا فمصطلح الديمقراطية مصطلح نسبي، إذ ليس هنالك نموذج واحد للديمقراطية، بل يعتمد الأمر على عامل الزمن والبلد ومستوى التطور الاقتصادي ومقدار الأنشطة الفئوية في المجتمع.

2- خصائص الديمقراطية التوافقية:

يقول المنظر السياسي خوان لينز Juan Linz إن مبدأ الأغلبية والأقلية السياسي سيتحول إلى أغلبية وأقلية قومية، وبالتالي ينشأ عن ذلك استبدادية الأكثرية، حاول الممارسون السياسيون إيجاد حل لهذه المعضلة في اتجاهين: -الأول استخدم الفيدرالية أو مناطق الحكم الذاتي لضمان حقوق القومية للقوميات ذات الأقلية العددية، وهو استلهم للتجربة الفيدرالية الأمريكية، الألمانية، التي برزت بدافع الحد من غلواء سلطة المركز، بتقسيم السلطات على أساس جغرافي، بين مركز وأطراف. علاوة على التقسيم الوظيفي المعروف إلى سلطات تنفيذ وتشريع وقضاء.

-الاتجاه الثاني فهو التجربة التوافقية التي نشأت عمليا بعد الحرب العالمية الثانية، اعترافا بقصور النظام الديمقراطي الأكثرية المألوف، وعليه فإن الديمقراطية التوافقية انطلقت من قاعدة ديمقراطية راسخة وليس ناشئة. ولعل أهم ما يميز التجربة التوافقية هو أربعة عناصر أساسية حسب آرند ليبهارت وهي (12):

أ- الائتلاف الكبير Grand Coalition:

تتميز الديمقراطية التوافقية بحكومة ائتلاف واسع، وهو أمر يميز النموذج التوافقي عن الأنموذج البرلماني على النمط البريطاني الذي يقوم على حكومة مقابل معارضة. إن الغاية من المشاركة الواسعة في الائتلاف الحكومي بحسب مؤيدي هذا النمط هو لحماية مجموعة الأقلية.

وليس هناك شكل مؤسسي واحد للإئتلاف الكبير في الديمقراطية التوافقية (13)، لكنه يقوم بالحكم على قاعدة الإجماع، ويمثل بما يتضمنه من المشاركة في الحكم، حافزا للاعتدال والتوفيق، كما يمكن أن يشكل الائتلاف رمز للوحدة الوطنية.

ب- النسبية Proportionality:

تتميز بنسبية التمثيل بدلا من قاعدة الأكثرية، في الوزارة والإدارة والمؤسسات والانتخابات أساسا، فيقصد بها إذن مشاركة جميع المكونات، كل حسب حجمه وثقله السياسي والاجتماعي، ذا فلا تنحصر في مؤسسات الدولة وتشكيل الحكومة على جهة دون أخرى، إنما تكون هناك محاصصة للوظائف الحكومية والإدارية بين الأطراف، ومن شأن هذه العملية أن تبعد صنع القرار عن كثير من المشاكل والتخفيف من أعباء النظام السياسي، بيد إن التمثيل النسبي لا يضمن تحقيق النفوذ أو التأثير النسبي، إذا كان القرار يحتمل القبول أو الرفض،

فإذا لم يكن ثمة إجماع فلا مفر من وجود رابحين وخاسرين، ويمكن تجنب ذلك من خلال (14):

-المعالجة الأنوية للقضايا من خلال التنازلات المتبادلة.
-وتفويض القرارات المصيرية إلى قيادات القطاعات المكونة للائتلاف الكبير.

ج-الفيتو المتبادل Mutual Veto:

تتميز بالفيتو المتبادل، كوسيلة لحماية الأقلية ضد قرار الأكثرية. فالمشاركة في الائتلاف بحسب مؤيدي هذا النمط لا تكفي لحماية مجموعة الأقلية، لذلك تعطى هذه المجموعة حق النقض في الميادين ذات الأهمية الحيوية. فالفيتو هو حق لكل القطاعات المكونة للائتلاف الكبير، تستطيع الأقليات المشاركة في الائتلاف من خلاله أن تدافع عن مصالحها، لأن المشاركة لا تضمن الحماية السياسية الكاملة لهذه المصالح طالما إن القرارات تتخذ وفق قاعدة الأغلبية، فيكون الفيتو حماية لهذه المصالح. بالمقابل هناك خشية من هذا الحق بأنه سيؤدي إلى استبعاد الأقلية، الأمر الذي يؤثر سلبا على التعاون النخبوي، فضلا عما يرافقه من عيوب تتعلق بعرقلة عملية اتخاذ القرارات وصعوبة حسم المسائل من خلال الإجماع.

د-الاستقلال القطاعي والفيديري Segmental Autonomy:

تتميز بإدارة ذاتية في بعض الشؤون، فالديمقراطية التوافقية تمنح الثقافات أو المكونات الاجتماعية الفرعية إدارة ذاتية في الميادين التي تخصها مباشرة، وتعد الفيدرالية شكلا من أشكال الاستقلال القطاعي (15)، رغم أنها مطبقة أيضا في دول غير تعددية، وتلتقي الفيدرالية مع الديمقراطية التوافقية في منح الولايات استقلالا من ناحية، وتمثيلها في البرلمان الفيديري من ناحية أخرى، وبالإمكان استخدام الأسلوب الفيديري في إقامة الديمقراطية التوافقية، إذا توافقت الانقسامات القطاعية مع الانقسامات الإقليمية، بمعنى تركيز كل مجموعة في إقليم معين وانفصالها عن الجماعات الأخرى.

وبغض النظر عن نوع الاستقلال القطاعي فإن الإدارة الذاتية تبقى ركيزة أساسية في الديمقراطية التوافقية لأنها وسيلة لضمان الأقلية ومرحلة لتجاوز الصراع وتعزيز الثقة بين المكونات، وإحدى متطلبات وشروط نجاح التوافقية. ومن جهته كذلك، استعمل روبرت دال R. Dahl مفهوم التوافقية وجعله مرادفا لما أسماه تعدد السلطات (16)، ويعرفها من خلال أركانها، حيث يقول بأن الديمقراطية التوافقية يمكن تعريفها استنادا إلى أربعة خصائص (17):

أ-إئتلاف واسع من الزعماء السياسيين من كافة القطاعات الهامة في المجتمع التعددي.

ب-الفيتو المتبادل أو الأغلبية المتراضية التي تستعمل كحماية إضافية لمصالح الأقلية الحيوية.

ج-النسبية كمعيار للتمثيل السياسي.

- د-درجة عالية من الاستقلال لكل قطاع في إدارة شؤونه الداخلية الخاصة.
- استناداً إلى ما تقدم يمكن تحديد خصائص الديمقراطية التوافقية بأنها⁽¹⁸⁾:
- أ-آلية سلمية لتداول السلطة.
- ب-تطبيق هذه الآلية في مجتمع متنوع ومتصارع.
- ج-تشجيع المشاركة السياسية على مستوى المكونات ومستوى الشعب بشكل عام.
- د-تستند في اختيار الحكام إلى قاعدة التمثيل العرقي أو الديني أو الطائفي. .
- هـ-خضوع السلطة للمراقبة والمحاسبة من قبل الناخبين على مستوى المكونات بشكل أساس.
- و-اتخاذ القرارات يركز إلى أسلوب الصفقة السياسية بين قادة نخب مستعدين لتقديم التنازلات والقبول بالحلول الوسط.
- ز-تحقيق الاستقرار السياسي من خلال تخفيف التوتر بين المكونات الاجتماعية وإعادة الثقة بينها وصولاً إلى رضاها بالنظام السياسي الحاكم.

3- الديمقراطية التوافقية والاستقرار السياسي:

تشير الديمقراطية التوافقية إلى نموذج من المجتمعات التي تتعرض أو تتميز بانقسام عميق، وهو بالتالي يمثل أداة تأملية Speculative لحل الخلافات ذات الطبيعة "بين-عرقية"، ويشكل من جهة أخرى نمطا للاستقرار السياسي، وكان ذلك موضوع الدراسة التي قام بها بول تايلر⁽¹⁹⁾ Paul Taylor سنة 1990، وتكمن ميزة هذه المقاربة في قدرتها على دمج تكامل إقليمي في مرحلة متقدمة ببقاء سيادات وطنية⁽²⁰⁾، وتعتمد هذه المقاربة في تحقيق ذلك، لا في تركيزها على تخفيف التناقضات والخلافات بين الأمم، بل على محاولة بناء إطار من خلاله تستفيد الأقليات المنفصلة بدرجة معينة من الاستقلالية، وجاء هذا التوجه كمسار من مسارات التكامل إذ يستخدم لحل الخلافات ذات الطبيعة بين عرقية من خلال تقريب مصالح الأطراف المتنازعة.

وعكس التصورات الواقعية المبنية على المنطق التنافسي بين وحدات البنية الدولية، يمكن للوحدات المتشكلة من الدول والأقليات في إطار النموذج "الكونسوسياسيوناليزمي" من اختيار مجهوداتها ضمن ولغرض تفاعلات تعاونية. هذا إلى جانب محاولة تقريب مصالحها المتنازعة بطريقة إجماعية عوض الدخول في منافسة ربما تكون على حساب مصالح حيوية لطرف من أطراف اللعبة سواء الدولة أو الأقليات⁽²¹⁾.

وعليه يكون هذا الطرح التعددي منظورا آخر يصب في اتجاه بناء علاقات دولية سلمية ضمن بيئة عالمية ليبرالية تتميز بتنامي درجة الاعتماد المتبادل بين الدول وبين المجتمعات على حدّ سواء.

بالتالي تقدم الديمقراطية التوافقية كإنموذج للمجتمعات ذات التعددية الطائفية والإثنية، والسؤال الذي يثار، هل الديمقراطية التوافقية بخصائصها السالفة وبمناذجها العملية تقدم حلا للمجتمعات المتعددة والمنقسمة باتجاه التكامل والاندماج والسلم الأهلي، أم إنها تزيد من احتمالات الانقسام والصراع؟

إن المجتمعات التي تتميز بالتعدد الاجتماعي، لكنها تحظى بالاستقرار السياسي، قامت بتطبيق النموذج التوافقي، الذي يقوم على فكرة جوهرية هي أن الميول الصراعية المتأصلة في بنية المجتمع التعددي تقابلها ميول تعاونية أو تصالحية على مستوى زعماء المجموعات المكونة له، ومن شأن السلوك التعاوني النخبوي كبح العنف على الصعيد القاعدي ومن ثم تحقيق الاستقرار السياسي.

إن الديمقراطية التوافقية تقضي بإعطاء حق الحكم بالتوافق في ما يتعلق ببعض الأمور الأساسية، للجماعات المتميزة عن بعضها البعض، والمكونة في مجموعها شعب الدولة. بحيث يتوزع هذا الشعب على قوى سياسية، لكل منها خلفياتها وخصوصياتها التي تجعلها مختلفة أو متميزة عن غيرها. ويتم اللجوء إلى التوافق، في حال انعدمت الثقة المتبادلة بين هذه القوى الخائفة من بعضها البعض، أو في حال عجزت هذه القوى المتنافسة عن تحديد الغايات والأمال المشتركة التي تكفل عادة جمع المواطنين وصهرهم، ضمن بوتقة وحدة وطنية صلبة ومتماسكة⁽²²⁾.

وتطبيقا للديمقراطية التوافقية، عادة ما يتأسس "ميثاق تعاقدي" أو "دستور توافقي" يعكس اتفاقات الحد الأدنى، وكما يعرف أودنيل Guillenmo O'Donnell وشميتير Philippe C. Schmitter⁽²³⁾ الميثاق بأنه: "اتفاق قد يكون غير علني بين مجموعة قوى ساعية لتحديد أو لإعادة تحديد القواعد التي تحكم ممارسة السلطة على قاعدة ضمانات متبادلة للمصالح الحيوية لكل الأطراف المشاركة في العملية"⁽²⁴⁾.

ويعدّ الميثاق التعاقدي خطوة بالغة الأهمية والحيوية بنفس الوقت في بناء الاستقرار السياسي، ذلك أنه يضع الأساس لحل وسط انتقالي، ربما يمتد لفترة طويلة ويتعلق ذلك بمستوى الحراك السياسي والاجتماعي والثقافي، هذا الحل يكون محل تفاوض واتفاق تتفق بموجبه القوى على امتناع كل طرف عن استخدام قوته إيذاء الآخر ومصالحة الحيوية. والميثاق التعاقدي يعتبر لب وجوهر الديمقراطية التوافقية، إذ هو يضبط حدود الوفاق والتوافق بالنسبة لكل الأطراف، وبنفس الوقت يعكس التوازنات الدقيقة بينها، وربما يكون هذا الميثاق مؤقتا، أي أنه يحتاج إلى مفاوضات جديدة وخاصة عندما تتغير الأوضاع ويدخل لاعبون جدد الحلبة السياسية، لكن تبقى بعض عناصر الميثاق أساسية ودائمة في ترتيبات بناء الاستقرار السياسي.

وتتسم هذه المواثيق التأسيسية التي تشكل جوهر الديمقراطية التوافقية، بعدد من السمات الرئيسية التي تدشن مرحلة تأسيسية على قاعدة الضمانات المتبادلة للمصالح الحيوية للأطراف المشاركة تتجلى في⁽²⁵⁾:

أ-الشمولية:

إذ يجب أن تضم كلّ القوى أو اللاعبين السياسيين الفاعلين على الساحة كي يتم ضمان احترام هذا التعهد من كل الأطراف وكي لا يجري اختراقه أو إفشاله.

ب- التضمينية للقضايا المركزية والجوهرية:

بحيث أن المواثيق التي تنسم بالاتفاق على القضايا الإدارية أو الإجرائية غالبا ما لا تحمل صفة الديمومة أو الاستمرارية، كما أنها ذات توجه عريض من الاهتمامات أكثر منها راسمة للقواعد والإجراءات اللحظية الآنية.

ج- التمثيلية:

أي إعادة الاعتبار لكل القوى ذات الوزن حتى التاريخي منها والتي كانت مهيمنة تقليديا وذلك كي يجري إشعارها بأن مصالحها الحيوية مصانة، وغالبا ما يكون لهذه القوى دور في إعطاء الشرعية لميثاق جديد يتجاوز دورها التاريخي، وبصمتها هنا تكون واضحة لضمان ثقة الأطراف الدولية.

د- الاعتدال:

إن أحد السمات التي تتطلبها هذه الاتفاقات هو ميزة الإعتدال لدى قادة القوى السياسية المشاركة في التفاوض، وربما يكون الاعتدال أحيانا ثمنا للمشاركة، أو بحسب هانتنغتون Huntington "مقايضة المشاركة بالاعتدال" (26)، وهو ما يضمن توسيع حدود المشاركة في النظام السياسي بإشراك القوى السياسية المستثناة سابقا مقابل تخليها عن مواقفها الراديكالية (27).

ويمكن القول بأن توفر خصائص وأركان الديمقراطية التوافقية لا يكفي لإنجاحها في دول التعددية الاجتماعية، إذ لا بد من توفر متطلبات إضافية لإنجاح العملية التكاملية، وهي على درجة من السعة والشمول التي يصعب حصرها في نطاق محدد، ويمكن الإشارة إلى أبرز وأهم متطلبات الديمقراطية التوافقية لإنجاح الاستقرار السياسي وهي (28):

- الوعي التام بمخاطر التعددية الطائفية والعرقية والمذهبية السياسية وبآثارها على الوحدة الوطنية والتكامل والأمن الوطني، وهذا الوعي يحظى بمكان في مرحلة وضع القواعد والممارسات الديمقراطية.

- الالتزام بالحفاظ على النظام السياسي ووحدة المجتمع، إذ لا يمكن تطبيق هذا النمط من التكامل في حالة وجود كتل أو طوائف أو قوميات، كل منها تنتظر إلى الآخر برغبة وشك إلى حد أي منها تفضل الانفصال التام أو المواجهة على رابطة من هذا النوع.

- الرغبة في العمل على تقويض أو شل فعالية الجماعات المحبذة للعنف أو الانفصال فلي المجتمع، وبدون هذه الرغبة لا يمكن تصور قيام ونجاح هذا المدخل التكاملي. - القدرة على تجاوز خطوط الانقسام الطائفي-الاجتماعي والعرقى، والتعاون بروح التقارب والاعتدال على الصيد القيادي، ومفاد هذا التجاوز اختراق حواجز التفاهم المتبادل التي يفرضها واقع هذا الانقسام الجديد.

- التفاعل والتواصل المؤثر عبر مكونات المجتمع، وإذا استعصى تخطي الانقسامات والصعوبات والعداوات المتبادلة أو احتوائها على صعيد المجتمع والقادة، فإن ذلك سيؤدي لا محال إلى فشل الديمقراطية التوافقية كمدخل للاستقرار السياسي.

-إمكانية وقدرة رؤساء الكتل أو الائتلاف الكبير على تطوير الترتيبات المؤسسية- الدستورية والقواعد الكفيلة بالتوفيق بين مكونات المجتمع، حيث يعد الدور الفعال والايجابي لزعماء المكونات الاجتماعية من أهم ضمانات نجاح الديمقراطية التوافقية، إذ يجب أن يتصف الزعماء بصفات معينة لقيادة دولة تتبنى المبدأ التوافقي في ديمقراطيتها وبدون ذلك لا يمكن لهذه الدولة أن تسير العملية التكاملية فيها بشكل صحيح وهذه الصفات هي (29):

-أن يشعر الزعماء بشيء من الالتزام بصون وحدة البلد وبالممارسات الديمقراطية.

-أن يتحلوا بالاستعداد للانخراط في الجهود التعاونية فيما بينهم بروح الاعتدال والحلول الوسط.

-أن يضمنوا ولاء إتباعهم ودعمهم لهم من خلال اتصافهم بقدر من التسامح يفوق إتباعهم من جهة، وقدرتهم على حمل الأتباع على مجاراتهم من جهة أخرى (30).

وإن اتصاف الزعماء بمثل هذه الصفات هو الذي يفسر سبب نجاح التوافقية وتحقيقها للاستقرار في دول كان يتوقع لها المحللون عدم الاستقرار، ففي مثل هذه الدول تتعرض الميول اللامركزية للمجتمع التعددي للمقاومة بواسطة المواقف البناءة والسلوك التعاوني اللذين يبديهما زعماء مختلف قطاعات السكان، وهذا السلوك التعاوني يتخطى الانقسامات القطاعية أو الثقافية الفرعية على مستوى الجماهير.

-الابتعاد عن سياسة التهميش والإقصاء وحتى سياسة فرض الأمر الواقع لأنه سيؤدي إلى خلق توافقية هشة تكون عرضة للأزمات المستمرة أو إلى الفشل عند أي تغيير في موازين القوة أو السياسات الداعمة لهذا الطرف أو ذاك، وإن تترك فرصة للجميع في المشاركة الفعالة بإدارة شؤون الدولة، أو تحقيق شعور نسبي بالأمان لحماية مصالحهم.

-أن يكون المواطنون على درجة من الانسجام والوعي التام بأهمية وضرورة التوافق فيما بينهم لتحقيق مصالحهم جميعا، فضلا عن ضرورة التوازن بين المصلحة العامة والمصلحة الفنية، وهذا لن يتأتى إلا بعد ترسيخ منظومة قيم ديمقراطية ترتكز إلى التسامح وحرية الرأي وقبول الآخر والاعتدال تجري حمايتها دستورياً ومؤسسياً، فبدون هذه المنظومة لن يتجاوز الحديث عن التوافقية حدود الأطروحات النظرية التي لا أساس لها على أرض الواقع.

4- النقد:

لا جدال في أن الديمقراطية التوافقية كمدخل لتحقيق الاستقرار السياسي في مجتمع متعدد الإثنيات تبقى أفضل بمئات المرات من الحالة اللاديمقراطية التي قد تؤدي إلى انقسام والانفصال أو حتى انهيار الدولة، لكنها بالمقابل لا يمكن حتى الزعم أنها تمثل ديمقراطية مكتملة، حيث تعرضت الديمقراطية التوافقية لمجموعة من الانتقادات لما تحتوي من عيوب وثغرات في مضمونها الفكري، والأكثر في

تطبيقاتها العلمية إلى الدرجة التي يصعب حصر كل الانتقادات والعيوب في مجموعة واحدة لتمايز تطبيقات هذه الديمقراطية بين دولة وأخرى، على العموم يمكن تسجيل الانتقادات الأساسية التالية⁽³¹⁾:

- هناك من يرى بأنها ليست ديمقراطية بما فيه الكفاية وعلّلوا ذلك بغياب المعارضة الفاعلة في النظام التوافقي، وهو ركن أساسي من أركان الديمقراطية، فالائتلاف الكبير لا يتيح معارضة فاعلة، وإنما ضعيفة أو ربما غيابها بصورة رسمية.

- إن الديمقراطية التوافقية لا تقيم وزنا للحرية والمساواة، فالجماعة التي ينتمي إليها تقف بينه وبين المجتمع والحكومة وتتدخل في توجيه حياته إلى حد كبير وتقدم المساواة بين الجماعات على حساب المساواة بين الأفراد.

- إن الديمقراطية التوافقية لا تضمن المساواة المطلقة بين المواطنين والتعامل على أساس أصولهم غير القابلة للاختيار سواء طائفية/دينية أو عرقية/إثنية وبالتالي تجعل قدرة المواطن على المساءلة والمشاركة ومن ثم التغيير من داخل النظام الحكومي ضعيفا ومحدودا وأحيانا بلا طائل، وه ما يولد بالضرورة إحباطا متزايدا ومتراكما⁽³²⁾.

- أعطت الديمقراطية التوافقية وزنا للأقليات أكثر من حجمها ذلك من خلال استقلالها القطاعي واستعمالها للفيتو المتبادل الذي يعطيها صفة تعطيل القرارات وفرض آرائها، وبالتالي حصولها على مكاسب أكثر من حجمها، ففي كافة الشؤون التي تعني الجميع، ينبغي للقرارات أن تتخذ من قبل كل القطاعات معا وبدرجات متساوية تقريبا من النفوذ، أما في باقي الشؤون فيمكن للقرارات ولتنفيذها أن يوكل لقطاعات مختلفة⁽³³⁾.

- انتقد الميثاق التأسيسي الذي تقوم عليه الديمقراطية التوافقية، في التناقضات التي ربما يحملها، إذ تسعى نحو تحقيق شكل من أشكال الديمقراطية بوسائل لا ديمقراطية، إذ يحصل التفاوض والاتفاق بشأن الميثاق بين قلة من اللاعبين، مما يخفض مستوى التنافسية والمسؤولية عندما تحاول تأطير أجندة الشؤون السياسية عن خرق مبدأ مساواة المواطنين⁽³⁴⁾، كما يمكن أن تتحول المواثيق التعاقدية إلى تأييد لحواجز الفيتوات ذاتها وتخليدها بحيث أن بقاءها يصبح عقبة أمام التحول الديمقراطي الحقيقي، وإلغاءها يعيد البلد إلى الحرب الأهلية ذاتها التي كانت هذه المواثيق ضمانا لخروج البلد منها ونجاح الاستقرار السياسي بها.

- إن الديمقراطية التوافقية يمكن أن تؤدي إلى تفكيك الدولة لا سيما إذا فشلت في استيعاب كل القطاعات (لأنها في تقليص بعض البنيات والهيكل الاجتماعية)⁽³⁵⁾ أو في تحقيق نموذج للاستقرار السياسي يكون ناجحا، وبالتالي تكون الفرصة متهيئة لانقسام البلد بعد تطبيق الاستقلال القطاعي والفيتو.

الخاتمة:

إن ممارسة الديمقراطية ليست أمرا يسيرا، لا سيما في الدول حديثة العهد بالديمقراطية، لأنها من أعقد أنظمة الحكم السياسية لأنها حافلة بالتناقضات والتوترات، وتتطلب من المقيمين عليها بذل كل جهد وعناية في سبيل إنجاحها،

وأن يكون الشغل مؤمنا بها، مدركا لأهميتها في الحياة السياسية، وأمر كهذا يتطلب قدرا من الثقافة والنضج السياسيين، لأن الحكم الديمقراطي لم يصمم للعمل بكفاءة، بل لجعل النظام عرضة للمحاسبة، ولا يقتصر ذلك على المؤسسات الدستورية وحسب، إنما يدخل في صلب العلاقات الاجتماعية.

إن المجتمعات لم تحظ بالظروف المناسبة لتطبيق الديمقراطية التنافسية لأنه مجزئة، لكنها عازمت على تبني الحياة الديمقراطية ولو بالحد الأدنى، فتكون الديمقراطية التوافقية كحلٍّ أمثل أو بديل لتفاهم الأوضاع وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، لكن في الوقت ذاته لا بدّ من توفر الظروف المناسبة لتطبيق الديمقراطية التوافقية أيضا.

بالتالي يمكن القول بأن الديمقراطية التوافقية هي آلية سلمية لتداول السلطة في مجتمع متعدد يواجه خطر الانقسام بسبب تطرف مكوناته الاجتماعية وعدم ثقته ببعضها البعض الآخر، لذا يلجأ قادة هذه المكونات إلى التوافق كسبيل آمن لتقاسم السلطة واتخاذ القرارات على أساس الحلول الوسط ووفقاً لمنطق الصفقة السياسية.

هوامش الدراسة:

(1) رشيد عمارة، "الديمقراطية التوافقية: دراسة في السلوك السياسي العراقي"، في مجلة زانكوي سليمان، قسم الدراسات الإنسانية، ع. 30. أكتوبر 2010، ص. 129. من الموقع الإلكتروني:

<http://arabsi.org/attachments/article/90/arabic125-160.pdf>

(2) من بين مؤلفاته:

- « The process of regime change in East Germany: An institutionalist scenario for German unification », In : **Journal of European Public Policy**, vol. 1, N° 1, 1994, pp. 115-141.

-« Party and Federation in Germany: A Developmental Dilemma », In: **Government and Opposition**, vol. 13, N°. 2, 1978, pp. 151-177.

-« CONSOCIATIONAL DEMOCRACY IN THE INTERNATIONAL SYSTEM », In : **European Journal of Political Research** - EUR J POLIT RES, vol. 3, no. 4, 1975. pp. 377-391.

(3) من بين مؤلفاته :

-**Elections as Instruments of Democracy: Majoritarian and Proportional Visions**. Yale University Press, 11 juil. 2000 - 312 pages.

- **Contemporary Democracies: Participation, Stability, and Violence**. Harvard University Press, 1 sept. 1984 - 293 pages.

(4) من بين مؤلفاته :

-Conscience in Politics: An Empirical Investigation of Swiss Decision Cases, Hardcover. Book Condition: Brand New. 1st edition. 1996. 170 pages

-European Democracies. Longman Pub Group. Paperback. Book Condition: Brand New. 6th edition. 2008. 335 pages

(5) موريس دوفر جييه، **علم اجتماع السياسة: مبادئ علم السياسة**. ترجمة سليم حداد. ط. 2. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 2001. ص. 36.

In: L'encyclopédie Libre, **Consociationalism** Wikipedia(6)
<http://en.wikipedia.org/wiki/Consociationalism>

(7) للمزيد من التفاصيل حول دراسات Lijphart, Arend ارجع إلى:

- Lijphart, Arend, "Constitutional design for divided societies".

In: **Journal of Democracy**. Vol. 15, Number 2, April 2004, p. 96-109

- Lijphart, Arend. **Democracy in Plural Societies: A Comparative Exploration**. New Haven, CT: Yale University Press. 1977

- Lijphart, Arend; Crepaz, Markus M. L. , "Corporatism and Consensus Democracy in Eighteen Countries: Conceptual and Empirical Linkages", In: **British Journal of Political Science**, Vol. 21, No. 2 (Apr. , 1991), pp. 235-246

(8) رشيد عمارة، مرجع سابق. ص. 130.

(9) نفس المرجع، ص. 132.

(10) التنوع الاثني والديني والمذهبي واللغوي ليس حالة خاصة وأنموذج فريد لبعض الدول كلبنان والعراق أو منطقة الشرق الأوسط كما يحلو للبعض ترديده، فإذا تجاوزنا الولايات المتحدة الأمريكية التي هي دولة مهاجرين تحوي العديد من التنوعات، فهناك الكثير من الدول التي تحوي تنوعا اجتماعيا، فالفلبين مثلا تحوي قرابة 100 أثنية ولغة، وبنغلادش 52 أثنية وزامبيا تضم 73 أثنية، والهند والبارغواي وكندا وغيرها عشرات، فتقضي دول العالم من حيث الاثنية والديانة واللغة تؤكد إن التنوع هو القاعدة وليس الشواذ، للمزيد من التفاصيل ارجع: جوزيف ياكوب، **ما بعد الأقليات: بديل عن تكاثر الدول**، ترجمة حسين عمر، المغرب: المركز الثقافي العربي، 2004، صفحات: 163، 218، 221، 239، 260.

(11) آرنست ليبهارت، **الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد**. ترجمة حسني زينه. ط. 1.

بيروت: معهد الدراسات الإستراتيجية، 2006. ص. 6.

(12) ياسين سعد محمد البكري، **إشكالية الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على التجربة العراقية**. ص. 60. من الموقع الإلكتروني: www.iasj.net

[net/iasj?func=fulltext&aId=9309](http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=9309)

(13) نجد هناك أشكال مختلفة، فيوجد في سويسرا مجلس تنفيذي (المجلس الفيدرالي السويسري) يضم سبعة أعضاء يمثلون الأحزاب الرئيسية والمناطق واللغات المختلفة، وقد تكون التحالفات في مجالس ولجان كبرى مؤقتة أو دائمة لا تكون لها رسمية أكثر من وظيفة استشارية بل يكون لها فعليا وفي كثير من الأحيان نفوذ حاسم مثل المجلس الاجتماعي والاقتصادي في هولندا. وفي النمسا لم تكن القرارات المهمة تتخذ داخل الائتلاف الحكومي الواسع، بل داخل اللجنة الائتلافية غير الدستورية التي يتساوى فيها تمثيل الكاثوليك والاشتراكيون بالنسبوي.

(14) رشيد عمارة، مرجع سابق. ص. 137.

(15) غسان سالم، "قراءة في كتاب: الديمقراطية التوافقية مفهومها ونماذجها". في الحوار المتمدين. ع. 2762، 7 سبتمبر 2009، من الموقع الإلكتروني:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=183893>

(16) لقد جد روبرت دال أن 36 % من التنظيمات السياسية ذات التعددية المعتدلة و 15 % من التنظيمات السياسية المتسمة بالتعددية الظاهرة أو المفرطة، يمكن اعتبارها متعددة السلطات. للمزيد من التفاصيل ارجع إلى:

Robert Dahl, **Participation and Opposition**. new haven, Yale

.University press. 1971, p. 2-8

(17) رشيد عمارة، مرجع سابق. ص. 130.

(18) خالد عليوي العرداوي، "الفيدرالية والديمقراطية التوافقية ومعطيات الواقع العراقي"، في مجلة الفرات، ع. 7. 2011. ص. ص. 44-45.

Paul Graham Taylor, **L'Union européenne dans les** (19)

années 1990, Oxford : Oxford Univ. Press, 1996

(20) عمار حجار، السياسة المتوسطة الجديدة للاتحاد الأوروبي. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية. 2002، ص. 17.

(21) نفس المرجع، ص. 18. نقلا عن:

- Donattella M. Viola, Op. Cit, p. 11-12.

(22) هناء صوفي عبد الحي، "الديمقراطية التنافسية والديمقراطية التوافقية (الحالة اللبنانية). في المجلة العربية للعلوم السياسية. ع. 12، أكتوبر 2006. ص. 133.

Guillenmo O'Donnell, Philippe C. Schmitter and Laurence (23)

Whitehead (eds), **Transitions from Authoritarian Rule:**

Southern Europe. (Baltimore, the Johns Hopkins University

.Press, 1986

(24) رضوان زيادة، "الديمقراطية التوافقية كمرحلة أولية في عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي"، في المستقبل العربي. ع. 334، ديسمبر 2006. ص. 8.

(25) نفس المرجع، ص. 9.

(26) نفس المرجع، ص. 10. نقلا عن:

- Samael P. Huntington, the third wave, **Democratization in the**

late Twentieth Century. Norman, University of Oklahoma Press,

1991. p. 169.

(27) كما حصل في الأرجنتين حين وافقت المؤسسة العسكرية على مشاركة البيرونيين في النظام، وفي إسبانيا عام 1977 عندما حصل اعتراف من قبل السلطة بالحزب الشيوعي، والأوروغواي عندما اعترفت في عام 1984 بما يسمى الجبهة العريضة.

(28) رشيد عمارة، مرجع سابق. ص. 138.

(29) خالد عليوي العرداوي، مرجع سبق ذكره. ص. ص. 50-51.

(30) زاهر الخطيب، الأزمة المستعصية بين الديمقراطية الحقيقية والديمقراطية التوافقية. في الموقع الإلكتروني:

http://www.kobayat.org/data/documents/arabawlamat/awlamat27feb2005/azma_mousta3siat.htm

(30) رشيد عمارة، مرجع سابق. ص. 139.

(31) رضوان زيادة، مرجع سابق، ص. 11.

(32) لبيهارت، مرجع سابق، ص. 70.

(33) رضوان زيادة، مرجع سابق ، ص. 8.

Amélie Rodriguez di Meri(34)

no, **Fiche "la Belgique pour les nuls" Le consociationalisme.**

Dans: <http://www.kotcitoyen.be/article-fiche-la-belgique-pour-les-nuls-le-consociationalisme-73001851.html>